مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

Center for Strategic Studies-University of Karbala

نشرة أسبوعية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

العراق في مراكز الأبحاث العالمية

في هذا العدد:

النتائج المستخلصة من التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية عن الإرهاب (الجزء الثاني): تنامي تنظيم "الدولة الإسلامية"

تصعيد أوباما في العراق: التدرّج ليس باستراتيجية

الرمادي عام ٢٠١٥ مقابل بورما عام ١٩٤٢: لعزيمة مقابل التحكم بالصورة

السنة الثالثة

العدد ((١٣١))

الاثنين : ١٠ / ٨ / ٢٠١٥

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا سُبْحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾

﴿آل عمران/ ١٩١﴾

في هذا العدد

الافتتاحية بقلم رئيس التحرير

- مخاطر الدعم الإقليمي وعدم الوضوح الاستراتيجي في محاربة تنظيم "داعش" | ٣

مقالات استراتيجية

- النتائج المستخلصة من التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية عن الإرهاب (الجزء الثاني): تنامي تنظيم "الدولة الإسلامية" | ٤
- عائلة أردوغان و تنظيم "الدولة الإسلامية" الإرهابي | ١٠
- تصعيد أوباما في العراق: التدرّج ليس باستراتيجية | ١٢
- الرمادي عام ٢٠١٥ مقابل بورما عام ١٩٤٢: لعزيمة مقابل التحكم بالصورة | ١٦

هيئة التحرير

رئيس التحرير

أ.م.د. خالد عليوي العرداوي

هيئة التحرير

م.د. حسين أحمد دخيل

أ.م.د. حيدر حسين آل طعمة

م.م. حيدر رضا محمد

م.م. حسين باسم عبد الأمير

م.م. مؤيد جبار حسن

م.م. ميثاق مناحي دشر

م.م. حوراء رشيد مهدي

هبة عباس محمد علي

الموقع الألكتروني

أحمد ستار جابر

التصميم والإخراج الفني

حنان محمد باقر

آيات صباح ضاحي

التدقيق اللغوي

م.م. علاء صالح عبيد

م.م. ضياء عماد عبد علي

العدد [١٣١]

مخاطر الدعم الإقليمي وعدم الوضوح الاستراتيجي في محاربة تنظيم "داعش"

إن التنظيمات الإرهابية التي على شاكلة "داعش" وأخواتها لا يمكنها التمدد وتحقيق مكاسب على الأرض بدون وجود قوى إقليمية تسندها في الخفاء وتحاربها في العلن، فضلا على وجود عجز خطير في الاستراتيجية الموضوعة من قبل القوى الوطنية والدولية المنخرطة في جهود مكافحتها. القارئ الاستراتيجي الكريم، في هذا العدد من إصدار (**العراق في مراكز الأبحاث العالمية**)، ستطالع أربع مقالات: المقال الأول (**النتائج المستخلصة من التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية عن الإرهاب (الجزء الثاني): تنامي تنظيم "الدولة الإسلامية"**)، للكاتبين (**ماثيو ليفيت، وريان يوكيليس**)، نشره (**معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى**)، وفيه يستعرض الكاتبان تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن حالة التطرف في العالم لعام ٢٠١٥، ويتوصل التقرير إلى أن تنظيم "داعش" تفوّق على تنظيم "القاعدة" في حجم التهديد الإرهابي في العالم، وأن هذا التنظيم يستند في قوته إلى ثلاثة عناصر هي: تمويله المالي الضخم، وتوافد المقاتلين الأجانب عليه من مختلف دول العالم، وقدرته على نشر عقيدته المتطرفة بشكل فاعل، وتشير هذه العناصر إلى أنموذج جديد من التنظيمات الإرهابية أكثر قدرة ومرونة في خلق التهديدات.

المقال الثاني (**عائلة أردوغان وتنظيم "الدولة الإسلامية" الإرهابي**)، وهو تقرير نشرته (**غلوبال ريسيرج**)، يسلط الضوء على الدور التركي في دعم تنظيم "داعش" من خلال توفير الرعاية الصحية لجرحى التنظيم في المستشفيات التركية، كما يتطرق إلى دور سمية، الابنة البكر لاردوغان، وابنه بلال في دعم التنظيم من خلال جهود الإغاثة المقدمة له في سوريا ودعم عمليات بيعه للنفط المهرب من الحقول الخاضعة لسيطرته.

المقال الثالث (**تصعيد أوباما في العراق: التدرّج ليس باستراتيجية**)، للكاتب (**انتوني كوردسمان**)، نشره (**مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية الأمريكي**)، ويرى الكاتب أن إرسال الإدارة الأمريكية المزيد من المستشارين إلى العراق لا يمثل استراتيجية واضحة؛ لأن الاستراتيجية الواضحة تقتضي معالجة ملف الأزمة السورية، ورسم صورة واضحة لما بعد تحرير الموصل، ودمج العشائر السنية في القتال ضد "داعش"، والعلاقة بين السنة والشيعة، ودور الأكراد في العراق. وينصح الكاتب الحكومة العراقية بضرورة اتخاذ القرارات المناسبة في القضايا الملحة مع الاستفادة من الدعم والاستشارة الأمريكية، وينصح الحكومة الأمريكية بضرورة العمل على دفع وحدات قتالية أمريكية إلى ساحة الحرب في العراق.

المقال الرابع (**الرمادي عام ٢٠١٥ مقابل بورما عام ١٩٤٢: العزيمة مقابل التحكم بالصورة**)، للكاتب (**جيمس جيفري**)، نشره (**معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى**)، وحاول كاتبه عقد مقارنة بين سقوط مدينة الرمادي العراقية في أيار عام ٢٠١٥ بيد تنظيم "داعش" وسقوط بورما عام ١٩٤٢ بيد القوات اليابانية لينتهي من هذه المقارنة إلى تقديم نصائح إلى واشنطن بضرورة عدم التحكم في كيفية إظهار الأحداث، والتضامن مع حلفاء الولايات المتحدة، والتعلم من خسارة واشنطن في تجارب عسكرية سابقة. ويرى الكاتب أن واشنطن إذا كانت عاجزة عن هزيمة "داعش"، فعليها أن تغير استراتيجيتها لتكون احتواءً للتنظيم بدلا من هزيمته.

العدد [١٣١]

النتائج المستخلصة من التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية عن الإرهاب (الجزء الثاني): تنامي تنظيم "الدولة الإسلامية"

الكاتبان، ماثيو ليفيت: مدير برنامج ستاين للاستخبارات ومكافحة الإرهاب في معهد واشنطن، ومؤلف كتاب "حزب الله: البصمة العالمية الواضحة لـ«حزب الله» اللبناني" (٢٠١٣). ريان يوكيليس: باحث متدرب في المعهد

ترجمة: معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى

١٩ حزيران/يونيو ٢٠١٥

عرض وتحليل: م.م. ميثاق مناحي العيساوي

أدت استراتيجية تنظيم "داعش" المخططة بشكل منهجي إلى تناميه السريع. وعلى الرغم من الجهود المتزايدة الرامية إلى مكافحة هذا التنظيم المتطرف، ما زالت هذه الاستراتيجية تُثبت نجاحها. ولكن بفضل تعاظم الجهود العالمية التي تسعى إلى مكافحة هذا التنظيم، لم يعد قادرا على إحراز المزيد من التوسع.

تتلخص هذه الدراسة للتقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية عن الإرهاب بجزئيين، ركز الجزء الأول حول التهديدات الإيرانية وحزب الله والفصائل المدعومة من قبلهما على المصالح الأمريكية في المنطقة. ولمعرفة المزيد من التفاصيل عن الجزء الأول انظر الرابط: (http://goo.gl/uKkSrb). فيما اختص الجزء الثاني بالتهديدات الإرهابية للجماعات المتطرفة، والتي تمثلت بتنامي ما يعرف بتنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"). وما زال تنظيم "القاعدة" وجماعات أخرى يشكلون تهديدات فعلية؛ لهذا حاولنا التركيز على الجزء الثاني الخاص بالتهديدات الإرهابية لتنظيم "داعش"؛ لما يمثله من تهديد على الأمن العراقي وأمن المنطقة.

في السنوات الماضية، ركزت جهود الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب على هزيمة تنظيم "القاعدة". وفي حين يبقى التنظيم الذي نفذ اعتداءات ١١ أيلول/سبتمبر يشكل تهديداً، إلا أنه يعتمد بشكل أساس على أتباعه الإقليميين - ولاسيما تنظيم "القاعدة في شبه الجزيرة العربية" و "جماعة خراسان" في سوريا - وبشكل متزايد على أفراد يجدون في عقيدة التنظيم وحياً لهم ولكنهم يتصرفون بصورة مستقلة، ومن دون توجيه خارجي من قادة تنظيم "القاعدة". واليوم، تصدر التهديدات الإرهابية الأكثر خطورة بشكل أساس عن تنظيم "داعش"؛ كونه المحرك الرئيس لعدم الاستقرار الإقليمي الذي يثير لهب التطرف.

ويسلط التقرير السنوي عن الإرهاب في دول العالم لعام ٢٠١٤ الذي أصدرته وزارة الخارجية الأمريكية مؤخراً الضوء على هذا التحول، ويُشير إلى أن المسؤولين عن الاستخبارات ومكافحة الإرهاب قد حوّلوا معظم تركيزهم من تنظيم "القاعدة" - الذي تعرض لسلسلة من الخسائر في القيادة - إلى تنظيم "داعش" بعد أن حققت هذا التنظيم مكاسب كبيرة في الأراضي السورية والعراقية.

تنامي تنظيم "الدولة الإسلامية"

يقدم الفصل الأول من التقرير تقييماً استراتيجياً ويقر في مقدمته بأن "الاتجاهات البارزة في الإرهاب العالمي في عام ٢٠١٤ تضمنت استحواذا غير مسبوق لتنظيم "داعش" على أراض في العراق وسوريا، واستمرار تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب من جميع أنحاء العالم للانضمام إلى هذا التنظيم، وتزايد المتطرفين العنيفين الذين يعملون على أساس منفرد في الغرب". وشهد العام نفسه، بدء تنظيم "داعش" بـ"توطيد علاقاته مع أتباع محتملين خارج العراق وسوريا"، بمن فيهم جماعات مثل "أنصار الشريعة في درنة" في ليبيا، وجماعة "أنصار بيت المقدس" في شبه جزيرة سيناء المصرية، التي عُرفت فيما بعد باسم "ولاية سيناء" التابعة لتنظيم "داعش".

وفي حين أدت عناصر عدة إلى التنامي السريع لتنظيم "داعش"، تبرز ثلاثة عناصر على وجه التحديد، وهي: التمويل، والمقاتلون الإرهابيون الأجانب، ونشر العقيدة المتطرفة بشكل فاعل.

تمويل تنظيم "الدولة الإسلامية"

يستقي تنظيم "داعش" معظم قوته من أمواله الهائلة. فقد جمع التنظيم مبالغ طائلة من الأموال من خلال نظام تمويل معقد ومتنوع، يبدأ من منظمات "واجهة" تعمل تحت غطاء مؤسسات خيرية ليصل إلى عمليات بيع النفط في السوق السوداء وفرض ضرائب على سائقي الشاحنات المحليين وأصحاب الأعمال وموظفي الحكومة السابقين. ولسوء الحظ، تنبثق غالبية إيرادات الجماعة من موارد محصنة بمعظمها من التدابير التقليدية المعتمدة لمحاربة تمويل الإرهاب. على سبيل المثال، كان تنظيم "القاعدة" يعوّل بشدة على مانحين أثرياء في الخليج، مما جعله عرضة لإجراءات وزارة الخارجية الأمريكية المتخذة من خلال الأنظمة المصرفية الرسمية.

وفي المقابل، يجمع تنظيم "الدولة الإسلامية" الجزء الأكبر من أمواله من داخل الأراضي الخاضعة لسيطرته. فمن الصعب استهداف العائدات من الأراضي المحلية - عن طريق أنشطة متنوعة مثل: الابتزاز، والجريمة، و "فرض الضرائب" على السكان المحليين، وبيع النفط والقطع الأثرية - بعقوبات أكثر بكثير من الإيرادات الأخرى. كما وسع تنظيم "داعش" إلى حد كبير قاعدة إيراداته، عبر "استيلائه على أراض في العراق وسوريا على نحو غير مسبوق". وقد حقق أعظم مكسب مفاجئ له على الأرجح، من خلال استيلائه على الموصل في حزيران/يونيو ٢٠١٤، الأمر الذي سمح له بنهب المصارف بحرية وفرض ضرائب على العمليات التجارية وابتزاز السكان. وفي حين من المستحيل معرفة الأرقام الدقيقة، تقدّر وزارة الخارجية الأمريكية أن تنظيم "الدولة الإسلامية" قد حصل على ما يصل إلى عدة ملايين من الدولارات شهرياً بواسطة شبكات الابتزاز المتنوعة والنشاط الإجرامي في الأراضي التي نشط فيها. ولكن الضربات الجوية التي شنها التحالف ضد التنظيم في وقت

لاحق من العام الماضي ساهمت في الحد من الإيرادات الناتجة عن تهريب النفط. كما نجح أعضاء التحالف باستعادة جزء كبير من البنية التحتية الخاصة بالطاقة، والتي كانت قد وقعت تحت سيطرته، مثل: "المصافي المكونة من وحدات تجميعية وخزانات البترول ومراكز تجميع النفط الخام".

وعلى الرغم من أن الأموال التي جُمعت من خارج الأراضي الخاضعة لسيطرة تنظيم "داعش" تشكل هامشاً صغيراً نسبياً من مدخول التنظيم، إلا أن مثل هذه الحالات قائمة على أرض الواقع، وقد تكون آخذة في التزايد. فقد اعتقلت فرنسا شخصين على خلفية "بيع رايات تنظيم "داعش" وغيرها من الدعاية الإرهابية عبر الإنترنت". وقد عُرضت في ألمانيا عدة قضايا على المحاكم - وما زالت قائمة - تتعلق بتمويل الإرهاب الذي يمارسه هذا التنظيم. وأخيراً، تمكنت الحكومات في بعض الحالات من استهداف أنشطة تمويل تنظيم "الدولة الإسلامية" عن طريق العقوبات التقليدية. فقد جمدت الفيلبين أصول ستة أفراد من عناصر تنظيم "داعش" و"جبهة النصرة" (ذراع تنظيم "القاعدة")، كما فعلت بريطانيا مع ستة أفراد آخرين تابعين لتنظيم "الدولة الإسلامية".

المقاتلون الأجانب

إن ظاهرة المقاتلين الأجانب ليست جديدة، إذ برزت في جميع الصراعات الحديثة الكبرى التي شملت جماعات جهادية. ومع ذلك، عرف النزاع السوري مشاركة المقاتلين الأجانب بصورة لم يسبق لها مثيل. وقد أشارت التقارير السنوية لوزارة الخارجية الأمريكية عن الإرهاب في دول العالم إلى هذه الظاهرة في السنوات السابقة، وركزت - إلى حد كبير - على المقاتلين الأجانب من أوروبا. وأشار تقرير عام ٢٠١٣ إلى أن أعداداً كبيرة من الأوروبيين قد توجهت إلى سوريا والعراق للانضمام إلى صفوف "جبهة النصرة" و تنظيم "الدولة الإسلامية".

ويوسع تقرير عام ٢٠١٤ عما نُشر في تقرير عام ٢٠١٣ من خلال شرح الدور الهام الذي يضطلع به المقاتلون الأجانب في عمليات تنظيم "داعش" في العراق وسوريا، وانتشار هذه الظاهرة فيما يتخطى المجتمعات المسلمة في أوروبا وإلى المجتمعات المسلمة في جميع أنحاء العالم من خلال المجنِّدين المحليين واستراتيجية وسائل الإعلام الاجتماعية الفاعلة التي يستعملها تنظيم "الدولة الإسلامية". فعلى سبيل المثال، قال وزير الخارجية التونسي لطفي بن جدو، أن ٤٠٠ مقاتل أجنبي عادوا إلى تونس من العراق وسوريا. فضلاً عن ذلك، أعلنت الحكومة التونسية أن أكثر من تسعة آلاف مجند محتمل قد مُنعوا من مغادرة البلاد. وفي حين كانت مساهمة المقاتلين الأجانب التونسيين كبيرة على وجه الخصوص، إلا أن مواطنين كُثر من دول إسلامية أخرى مثل بنغلاديش ولبنان والمملكة العربية السعودية شاركوا أيضاً في القتال إلى جانب تنظيم "داعش". كما أن العديد من الدول غير الإسلامية، مثل فرنسا وبريطانيا وروسيا والولايات المتحدة، شهدت تطورات مماثلة.

لقد لعبت ظاهرة عدد المقاتلين الأجانب الآخذة في الازدياد دوراً فاعلاً في نمو تنظيم "الدولة الإسلامية". ففي أعقاب كل انتصار، كان تنظيم "داعش" يتّبع استراتيجية متطورة للغاية قائمة على وسائل التواصل الاجتماعي، بهدف الترويج لوحشيته وإثبات قدرته على العمل كحكومة فاعلة. وقد ساعدت هذه الاستراتيجية

تنظيم "الدولة الإسلامية" على استقطاب آلاف المجنَّدين الأجانب المحتملين في بلدان مختلفة في جميع أنحاء العالم. فهذا الخط من إمداد المقاتلين الذي لا ينتهي على ما يبدو قد سمح له باكتساب قوة هائلة وتهديد دول بعيدة خارج منطقة النزاع.

وفي حين بدأت الدول بمحاربة المقاتلين الأجانب من خلال تعزيز أمن الحدود، وتكوين قواعد البيانات البيومترية، وتكثيف أنشطة المراقبة الاستخباراتية، ما زالت هذه الظاهرة تغذي التنامي السريع لتنظيم "داعش". ويُقدَّر عدد المقاتلين الإجمالي في تنظيم "الدولة الإسلامية" ما بين ٢٠ ألف و ٣١ ألف مقاتل، ويُعتقد أن الأجانب يشكلون عدداً كبيراً من هذه القوات. وفي حين ساهمت بعض الجهود الرامية إلى محاربة مجنَّدين محتملين من المقاتلين الأجانب بتقليص قدرة تنظيم "داعش" على المحافظة على مجمل قواه المحاربة، إلا أن الظاهرة ما تزال واسعة الانتشار.

مكافحة الآيديولوجيا

إن الآيديولوجية المتطرفة لتنظيم "الدولة الإسلامية" وتبنّيه للعنف الهمجي مكّنت - بسرعة - من جذب انتباه الملايين من جميع أنحاء العالم. فقدرة "داعش" على تطويع وسائل التواصل الاجتماعي بشكل فاعل لنشر أفكاره، وإعادة نشرها بصورة شبه فورية، شكلت عاملاً أساسياً في نجاحه، مما يفسر الأهمية القصوى التي توليها الجماعة لهذه الوسائل. ورداً على ذلك، شرعت حكومات في جميع أنحاء العالم في إنفاذ تدابير صارمة لمكافحة التطرف العنيف الذي يمارسه هذا التنظيم. وفي حين حققت هذه الجهود بعض النجاح، إلا أن تأثيرها بقي محدوداً حتى الآن؛ نظراً لطابعها الجديد نسبياً.

وكما هو الحال في السنوات الماضية، يكرس التقرير عن الإرهاب في دول العالم لعام ٢٠١٤ أقساماً خاصة بكل دولة حول مكافحة التطرف العنيف. وفي حين تطرق تقرير عام ٢٠١٣ إلى قوة تنظيم "داعش" التكتيكية والعسكرية المتزايدة في العراق وسوريا، يُسهب تقرير عام ٢٠١٤ في شرح تعاظم شعبية التنظيم وانتشار عقيدته.

وتشير وزارة الخارجية الأمريكية إلى الطرق التي تعتمدها دول مختلفة لمكافحة عقيدة تنظيم "الدولة الإسلامية". فقد أعلن الملك الأردني عبدالله الثاني في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ أن على الأردن محاربة الإرهاب والتطرف لحماية نفسه كأمة ولحماية الإسلام المعتدل الذي يضم الغالبية العظمى من مسلمي العالم. وأدلى قادة عرب آخرون ببيانات مماثلة. ومن جهتها، قامت حكومات أوروبية بإصدار قوانين لمواجهة خطابات تنظيم "داعش". فقد حظرت النمسا - على سبيل المثال - استخدام وتوزيع رموز تنظيم "داعش" وتنظيم "القاعدة" والجماعات الأخرى المرتبطة بهما، في خطوة تهدف إلى منع مجنَّدين محتملين من الوصول إلى تنظيم "الدولة الإسلامية" والجماعات المتطرفة الأخرى والتماهي معهم.

إلا أن جهود مكافحة التطرف العنيف أتت بنتائج "مختلطة". ففي حين أعاقت القوانين الجديدة التي وُضعت خلال عام ٢٠١٤ وبشكل متزايد من قدرة تنظيم "داعش" على نقل عقيدته إلى المجنَّدين المحتملين، إلا أن الاستخدام الواسع النطاق والطابع المجهول نسبياً لوسائل التواصل الاجتماعي قد سمحا عموماً للتنظيم بأن يبقى متقدماً على الحكومات الوطنية بخطوة واحدة. وعليه، حافظ تنظيم "الدولة الإسلامية"

على حضوره الآيديولوجي في حياة الكثير من المجنَّدين المحتملين الشباب، فاستطاع بذلك استقطاب أتباع من جميع أنحاء العالم بسرعة كبيرة. إن ذلك قد ساعد الجماعة على بناء علاقات مع أتباع محتملين - ولايات - إلى ما هو أبعد من العراق وسوريا، وكذلك الوصول إلى أفراد ضعفاء في جميع أنحاء العالم، يمكنهم دعم الجماعة، أو الانضمام إليها في الشرق الأوسط، أو تنفيذ هجمات "فردية" في بلدانهم الأم.

الخلاصة

أدت استراتيجية تنظيم "داعش" المخططة بشكل منهجي إلى تناميه السريع. وعلى الرغم من الجهود المتزايدة الرامية إلى مكافحة هذا التنظيم المتطرف، ما زالت هذه الاستراتيجية تُثبت نجاحها. فنظام التمويل المعقد والمتنوع الذي يعتمده التنظيم، والتجنيد الفاعل للمقاتلين الأجانب، وقدرة التنظيم على نشر آيديولوجيته، جميعها عوامل أدّت إلى تسهيل توسّعه انطلاقاً من قاعدته الصغرى في شمال سوريا إلى شبه دولة تمتد على مساحات كاملة في شمال سوريا وشمال العراق، تضم الملايين من الناس وعشرات الآلاف من المقاتلين.

ولكن بفضل تعاظم الجهود العالمية التي تسعى إلى مكافحة تنظيم "الدولة الإسلامية"، لم تعد قدرة الجماعة على إحراز المزيد من التوسع مؤكدة. ويبدو أن تنظيم "داعش" قد بلغ أقصى حدوده الجغرافية والديموغرافية في العراق وسوريا، وبالتالي فهو يقوم اليوم بالتفرع عبر إنشاء مجموعات منشقة في أماكن مثل ليبيا واليمن. وعلى الرغم من أن التوسع الكبير عبر احتلال الأراضي خارج العراق وسوريا أثبت حتى الآن أنه بعيد المنال، وبالرغم من أن عام ٢٠١٤ قد شهد انطلاق الجهود العالمية لمحاربة هذا التنظيم، يبدو أن العناصر التي أدت إلى تنامي التنظيم السريع ستبقيه راسخاً في معاقله في المستقبل القريب.

وفي غضون ذلك، يواجه المسؤولون عن مكافحة الإرهاب مجموعة جديدة من المشاكل بفعل تزايد الهجمات "الفردية"، كما هو الحال في أوتاوا وسيدني وبروكسل. وتفيد وزارة الخارجية الأمريكية أن "هذه الهجمات قد تنبئ بحقبة جديدة أصبحت فيها القيادة المركزية للمنظمة الإرهابية أقل أهمية، وهوية التنظيمات أكثر مرونة، والأحداث المتطرفة العنيفة أكثر تركيزاً على مجموعة أوسع من الشكاوى والأعداء المزعومين الذين قد تتماهى معهم عناصر فردية، فتسعى إلى تنفيذ هجمات من تلقاء ذاتها". وفي الواقع، فإن الجمع بين هذه التطورات - أي تنامي تنظيم "داعش" كتنظيم يستولي على الأراضي ويقيم ما يسمّى بالخلافة أو الدولة الإسلامية، وبروز ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب على نطاق غير مسبوق، وانتشار الإرهاب العالمي عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي التي تروج للفكر المتطرف العنيف من جهة والهجمات الفردية من جهة أخرى - يُترجم إلى تحول أنموذجي في طبيعة التهديد الإرهابي العالمي.

تحليل:

يشكل التهديد الذي يمثله تنظيم "داعش" و "تنظيم القاعدة" والتنظيمات المتطرفة الأخرى المرتبطة بهما، الخطر الحقيقي الذي يهدد منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص ولا سيما الأنظمة العربية، والعالم بشكل عام. ولعل التفجيرات الأخيرة التي وقعت بثلاث قارات مختلفة في أوروبا وآسيا وأفريقيا، متمثلة بتفجيرات "فرنسا،

والكويت، وتونس" خير دليل على ذلك التهديد.

إن هذا التهديد يلزم الجميع باتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجه تهديد الجماعات المتطرفة، وتضييق الخناق على تلك التنظيمات ولا سيما فيما يتعلق بمسألة التمويل، ووضع إجراءات صارمة وقوية على التمويلات الخارجية والداخلية، ومحاسبة الأنظمة والأشخاص الذين يسهلون عمليات تنظيم "داعش"، من بيع النفط وتهريب الآثار، على غرار النظام التركي برئاسة أردوغان. وهذا يضع الولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج أيضاً في موضع القيادة والتصدي والمسؤولية والمحاسبة للحد من تمويل التنظيمات المتطرفة؛ لكون الأول متصديا والآخر متهما بدعم الإرهاب والتطرف. هذا فيما يخص مسألة التمويل. أما ما يخص مسألة المقاتلين الأجانب، فيشير التقرير إلى أن أعدادا كبيرة من الشباب ومن كلا الجنسين هاجروا إلى سوريا والعراق قادمين من دول أوربية وأفريقية وآسيوية للانضمام إلى التنظيمات المتطرفة، مستغلين ضعف الدول في مسك الحدود، والتسهيلات التي تقدم لهم من دول إقليمية تسهل دخولهم إلى العراق أو سوريا، فضلاً عن استراتيجية الإعلام التي تتبعها تلك التنظيمات وعناصر الجذب الناعمة عبر الإنترنيت ووسائل التواصل الاجتماعي، وضعف الاستراتيجية المضادة لمواجهة خطر تنامي تلك التنظيمات على الصعيد الحكومي. أما فيما يخص مواجهة آيديولوجيا تنظيم "داعش" المتطرفة من قبل الحكومات على الصعيد الدولي والمحلي، فيجب أن تكون فاعلة وليست مجرد كلام، مستهدفة بذلك التنظيم وتحركاته وتمويله وتضييق الخناق عليه من خلال المتابعة الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي وتقييد حركة التنقل وضبط الحدود.

هذا التهديد المتمثل بخطر تنامي التنظيمات المتطرفة على المستوى العالمي، يفرض على المجتمع الدولي والداخلي أن يضع استراتيجيتين، واحدة على الصعيد العالمي، تكون على مستوى العالم والنظام الدولي برعاية أممية (أي استراتيجية خارج الحدود القومية للدولة) لمكافحة النشاطات الإرهابية، وتضييق الخناق على أهداف التنظيمات المتطرفة وتحركاتهم وتمويلهم المالي والبشري على الصعيد العالمي (أي يكون هناك تعاون دولي جاد في هذا المجال) لمعاقبة الأنظمة والدول التي تدعم التطرف وتسهل تحركاته وخلق الحواضن له، بحيث تكون كل أطراف تلك الدول أطرافاً فاعلة ونشطة في القيادة وفي مكافحة التطرف؛ لكي تتمكن من تحقيق أهدافها وليست بقيادة طرف واحد، وبالتالي ضعف طرف القيادة يؤدي إلى ضعف الاستراتيجية المتبعة، كما هو الحال في الاستراتيجية الأمريكية المضادة لتنظيم "داعش" والتي عادة ما توصف بالضعف أو عدم جدواها، وهذا ما صرح به الرئيس أوباما في عدة مرات "بأن الولايات المتحدة لا تمتلك استراتيجية واضحة لمواجهة تنظيم "داعش" ومكافحة التطرف". والاستراتيجية الثانية تكون على صعيد دولي "داخلي"، أي أن تكون استراتيجية خاصة بكل دولة من دول العالم، ويمكن تسميتها بـ"الاستراتيجية الوطنية" لمكافحة التطرف الداخلي لكل دولة ومنع حواضنه والعوامل التي تساعد على تنامي التطرف من مؤسسات دينية أو مناهج دراسية أو سياسة خاصة وغيرها، وتشديد الخناق عليه من خلال المراقبة الإلكترونية على الإنترنيت وشبكات التواصل الاجتماعي، وتعزيز أمن الحدود، وسياسة التصالح مع الشعوب وعدم التطرف والتفرد بالحكم وإقصاء الآخر، وتكون هذه الاستراتيجية بمراقبة دولية صارمة.

رابط المقال: http://goo.gl/l2lBcC

العدد [١٣١]

عائلة أردوغان و تنظيم "الدولة الإسلامية" الإرهابي

الناشر: غلوبال ريسيرج
١٧ تموز ٢٠١٥

ترجمة وتحليل: م.م. مؤيد جبار حسن

كشفت ممرضة عملت سرًا في السلك الطبي في مدينة شانلي أورفا (جنوب شرق تركيا، على مقربة من الحدود السورية) النقاب عن معلومات حول الدور المزعوم الذي تلعبه سمية أردوغان في توفير الرعاية الطبية لجرحى عناصر تنظيم "داعش" الذين تم إجلاؤهم إلى المستشفيات التركية.

وبينت الممرضة (٣٤ سنة) التي رفضت الكشف عن هويتها خوفا من الانتقام، محنتها في سبعة أسابيع مؤلمة من العمل داخل مستشفى عسكري سري في شانلي أورفا (١٥٠ كم إلى الشرق من غازي عنتاب و ١,٣٠٠ كم جنوب شرق اسطنبول)، إذ تقول: "كل يوم تقريبا تأتي العديد من الشاحنات العسكرية التركية وفيها العشرات من جرحى "داعش" إلى المستشفى السري لدينا، وكان علينا إعداد غرف العمليات ومساعدة الأطباء في باقي الإجراءات".

وأضافت: كانوا يعطوني راتبا سخيا حوالي ٧٥٠٠ $، لكنهم لم يكونوا على علم بمذهبي. الحقيقة: إنني من الطائفة العلوية. ومنذ تولي أردوغان رئاسة البلاد، فإن النظام يظهر ازدراء للأقلية العلوية، الذين يعيشون في رعب من فكرة الاضطهاد من قبل الشرطة السرية، المعروفة باسم MİT.

منذ اندلاع الثورة في سوريا وانخراط تنظيم القاعدة فيها بهدف إسقاط الرئيس العلماني بشار الأسد، قادت الحكومة التركية الجهود لنقل جميع المرتزقة المتوافدين من الصين وصولا إلى الوهابيين (الوهابية تتبنى تفسيرا متطرفا للإسلام، وهي الدين الرسمي للمملكة العربية السعودية). ومع ذلك، فإن الحكومة التركية ترفض دائما كل الادعاءات المتعلقة بدورها المؤذي في الحرب الأهلية في سوريا لمدة ٤ سنوات.

أصبح الرأي العام التركي في الأشهر الثلاثة الماضية يكيل الانتقادات لسياسة الرئيس أردوغان الحربية في الشرق الأوسط المضطرب، وتراجعت معدلات شعبيته إلى مستوى قياسي منخفض يبلغ ١٥٪. وعلى الرغم من أنه يشيد بكونه سياسيا قوميا وعلمانيا، فقد شاب خطاب أردوغان تأييده للجهاد أكثر من أي وقت مضى. وأضافت الممرضة، وهي تبكي بمرارة: أعرف أشياء كثيرة عمن كان يدير السلك، رأيت سمية ابنة أردوغان في كثير من الأحيان في المقر الرئيس لدينا في شانلي أورفا .

وسمية هي الابنة البكر للرئيس التركي أردوغان، وقد أكملت تعليمها في لندن، وهي من عائلة ثرية، وقد أعلنت عن نيتها في الذهاب إلى مدينة الموصل (ثاني أكبر مدينة في العراق ومعقل تنظيم "الدولة الإسلامية")؛ للقيام بأعمال الإغاثة، الأمر الذي أثار غضب الجمهور، مما جعلها تواجه إدانة واسعة من أحزاب المعارضة في تركيا. وعلاوة على ذلك، فإن تلك الأحزاب تتهم إدارة رجب طيب أردوغان بالسعي بجد لإخفاء الحقيقة بشأن العديد من التعاملات المالية لابنة بلال أردوغان.

السيد أردوغان الذي يذرف دائما دموع التماسيح على

محنة السوريين المحاصرين بين مطرقة الجوع وسندان التطرف الداعشي، يخفي حقيقة أن ابنه بلال أردوغان، يشارك في تجارة مربحة لتهريب النفط العراقي والسوري المنهوب. و بلال هذا يمتلك العديد من الشركات البحرية، وهناك من يدعي أنه وقع عقودا مع شركات أوروبية لنقل النفط المسروق لدول آسيوية مختلفة.

الحكومة التركية تدعم من دون قصد تنظيم "داعش" عن طريق شراء النفط العراقي المنهوب من آبار النفط العراقية. الشركات البحرية التي يملكها بلال أردوغان لديها أرصفة خاصة في موانئ بيروت وميناء جيهان لنقل النفط الخام الذي يهربه تنظيم "داعش" في ناقلات نفط متجهة إلى اليابان. كما تتهم أحزاب المعارضة التركية الرئيس أردوغان بالقيام بمحاولة يائسة لتبرئة ابنه من الفضائح بشأن تورطه في نقل النفط العراقي، الأمر الذي جعل تنظيم "داعش" أغنى جماعة إرهابية في العالم.

الرئيس أردوغان يدعي أنه - وفقا لاتفاقيات النقل الدولية - ليس هناك أي مخالفة قانونية تتعلق بأنشطة غير مشروعة لبلال، فالأخير يقوم بالأعمال التجارية العادية مع الشركات اليابانية المسجلة. ولكن في الواقع، وبحسب غورسيل تكين (وهو مسؤول كبير في الحزب الجمهوري)، فإن بلال أردوغان متورط بشدة مع الإرهاب، ولكن - كما هو الحال دائما - بسبب مكانة والده سيكون في مأمن من أي ملاحقة قضائية.

كما أكد مسؤول بارز في حزب الشعب الجمهوري أيضا، أن شركة بلال أردوغان البحرية (BMZ) المحدودة تعد من الشركات العائلية المتكونة من أقارب أردوغان، وهي شركة تسيء استخدام الأموال وتأخذ القروض غير المشروعة من البنوك التركية. وبسبب ضعف السلطة القضائية، توسلت الممرضة التركية المساعدة من معقل الحرية الأخير (الجيش التركي) لإسقاط نظام أردوغان الفاسد.

تحليل:

بصورة عامة، تميزت العلاقات بين دولتي تركيا وسوريا بالسلبية والتوتر في معظم الأوقات، لكن تحسناً ما طرأ في الآونة الأخيرة قبيل اندلاع الأحداث الدموية في سوريا، ومن ثم انهار بالكامل، إذ تحول فيه التعاون إلى قطيعة والصداقة إلى عداء والسلم إلى حرب باردة. هذا الأمر يثير الكثير من الاستغراب والاستفهام لكل مراقب للأحداث. فأردوغان الذي بادر بقلب ظهر المجن لبشار الأسد، واصفا إياه بالطاغية، مشددا على وجوب رحيله تلبية لرغبة شعبه الثائر. لا نظن إنه فعل ذلك لنصرة "أخواننا المسلمين في سوريا"، او لأنه من المطالبين بـ"الحرية والديمقراطية" للشعب السوري، ولكن باعتقادنا أن هناك إرادات دول عربية (خليجية) وغربية استخدمت أسلوب العصا والجزرة مع أردوغان ليعدّل من موقف بلاده بما يتلاءم مع استمرار أوار الحرب في سوريا وإذكاء النار إنْ تطلب الأمر. وما قصة هذه الممرضة في هذا المقال إلا دليلا بسيطا من بين عدة أدلة تثبت تواطئ النظام التركي ممثلا برئيسه أردوغان وعائلته، لدرجة انتفاعهم ماديا وتكوين ثروات ضخمة عبر التعامل مع تنظيم "داعش" الإرهابي ومريديه. فضلا عن أهداف استراتيجية بعيدة المدى، يتمثل بعضها في تدمير أي قوة محلية مجاورة لتركيا لتتفرد وحدها في المنطقة، بالإضافة إلى ضرب العدو اللدود "الأكراد" بسلاح الإرهاب الداعشي تارة، وبسلاح الطيران التركي تارة أخرى، حتى أن التفجير الذي طال تجمعا في مدينة أورفا، وهي المدينة ذاتها التي فيها المشفى السري الذي فضحت أمره الممرضة، كان أغلب ضحاياه من الأكراد المعارضين لأردوغان.

رابط المقال: http://goo.gl/B72MYz

العدد [١٣١]

تصعيد أوباما في العراق: التدرّج ليس باستراتيجية

الكاتب: أنتوني كوردسمان، يترأس كرسي أرليه بورك في الشؤون الاستراتيجية في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، وحاصل على ميدالية الخدمة المتميزة من وزارة الدفاع، وقد عمل مجموعة واسعة من الدراسات بشأن الطاقة، وخطط الولايات المتحدة الاستراتيجية والدفاعية، ودروس الحرب الحديثة، والبرامج والميزانيات الدفاعية، والانتشار، ومكافحة الإرهاب، وأمن الشرق الأوسط، والصراع في العراق.

الناشر: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية الأمريكي CSIS

١١ حزيران/يونيو ٢٠١٥

ترجمة: هبة عباس

عرض ومراجعة: مركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء

الحكومة العراقية والولايات المتحدة بحاجة إلى تفسير استراتيجيتهما وأعمالهما بطرق تربط ما يحدث بعمل تحسينات طويلة الأمد في القوات العراقية والوضع العسكري والوحدة العراقية والحكم. ويجب أن يكون هناك مستوى من التواصل الاستراتيجي الذي يبرر ويفسر على مستوى واسع أن العراق يتعلم من إخفاقاته، وقبل كل شيء يدل على أن العراق يتجه نحو نقطة معينة في الوقت الذي ستحرر فيه مدينة الموصل، ويعالج فيه قضية الوقت والموارد اللازمة.

قد تكون هناك بعض المزايا من إرسال ٤٥٠ مستشارا وموظف دعم إلى العراق، ليرتفع إجمالي عدد القوات الأمريكية إلى ٣٥٥٠، والتركيز على تكوين قوة سنية في الأنبار. وقد تكون هناك بعض المزايا من نشر القوات الأمريكية في قاعدة التقدم الجوية العراقية في محافظة الأنبار، ومزايا أخرى من محاولة دمج الكثير من السنة بشكل مباشر في الشعبة السابعة والثامنة من الجيش العراقي من أجل طرد تنظيم "داعش" من الأنبار. ولكن التدرج البطيء نادرًا ما يكون وسيلة لتصحيح استراتيجية فاشلة أو غير مناسبة ، ومن المؤكد أن هذا النهج ليس وسيلة أو استراتيجية جديدة لمعالجة المشاكل التي لم تعالجها الاستراتيجية الحالية، وأن الإعلان في الأيام القليلة لا يعكس بأي وسيلة وجود استراتيجية جديدة، فهي لا تعالج المشاكل الموجودة في الاستراتيجية الحالية، وبعض المقترحات مشكوك في فاعليتها.

فراغ استراتيجي كبير في كل المستويات

الإعلان الأخير عن إرسال ٤٥٠ من المستشارين العسكريين إلى العراق لا يعالج العديد من القضايا الاستراتيجية الرئيسة التي فشلت الاستراتيجية الحالية في معالجتها، إذ لم تعالج الوضع المتدهور في سوريا المقسمة على ثلاثة أجزاء (الأراضي التي يسيطر عليها الأسد، و الأراضي التي يسيطر عليها تنظيم "داعش"، و الأراضي التي يسيطر عليها إسلاميون آخرون من

جبهة النصرة المرتبطة بتنظيم القاعدة).

ويبدو أن زيادة أعداد المستشارين والتحول إلى الأنبار أمر منفصل عن أي استراتيجية شاملة للتعامل مع قوات الأمن العراقية وإحلال الأمن والاستقرار في المناطق المحررة. ولا يبدو أن هناك أي شروط من حيث إصلاح الجيش العراقي أو تشريعات الحرس الوطني، والتي قد تعطي معنى دائما لتدريب قوات العشائر السُنية، وقد يكون التركيز على الأنبار يصرف الانتباه عن المناطق الآهلة بالسكان وذات الأهمية الاستراتيجية الكبيرة في الموصل.

هذا النهج لا يعالج التدريب غير المجدي لحوالي ٥٠٠ متطرف سنويا، عندما يدعم حلفاؤنا المهمين قوات المتمردين غير المنتمين إلى تنظيم "داعش" ، وعندما لا يكون هناك هدف سياسي واضح أو طريق للتعامل مع روسيا وإيران، وعندما ينهار الاقتصاد السوري ، وعندما يصل عدد المهجرين والنازحين من منازلهم وأماكن عملهم داخل البلاد إلى ١١ مليون من أصل ١٩ مليون, كل هذا يشير إلى فشل سياسي واستراتيجي.

ولم يعالج الإعلان القضايا السياسية المتعلقة بالدور الذي تلعبه إيران في العراق وسوريا، أو الحد من تأثيرها المتزايد في كلا البلدين، ومن المحتمل أن يؤدي هذا إلى محاولة إيران الاستعانة بجهود الفصائل الشيعية و المستشارين التابعين لها للحد من جهود الولايات المتحدة للوصول إلى السنة في العراق. وليس ثمة احتمال من أن الولايات المتحدة كتبت النهاية هنا بحيث يصبح العراق يتمتع بدرجة من الاستقلال الكافي للوقوف بوجه إيران أو فعل أي شيء للحد من دور إيران وحزب الله في سوريا، ولم يفعل شيئا لتقوية العلاقات بين الحكومة العراقية وحلفائنا العرب المهمين أو الرئيسيين أو زيادة تقديم المساعدات إلى العراق كمواجهة لإيران.

لا يعالج الإعلان الانقسامات السياسية والعسكرية العميقة والمتزايدة بين العرب السُنة والعرب الشيعة والأكراد. ومن المرجح أن يتم تغذية هذه الانقسامات بشكل مطرد من عائدات العراق النفطية المنخفضة، والضغط الإيراني، واستيلاء الأكراد على الأراضي الجديدة المتنازع عليها في نينوى وحول كركوك. لقد كان واضحًا منذ البداية أنّ النجاح في العراق يتطلب حلًا جذريًا لمشاكله الداخلية - وربما إلى حد بعيد شكل ما من أشكال الفيدرالية - وكذلك نمط حُكم أكثر فعّالية.

يجب على العراق أن يتخذ قراراته بنفسه، ولكن توفير التشجيع القوي، والخطط، والخيارات، والدعم الحقيقي من السفارة الأمريكية في بغداد، هي تغييرات في

استراتيجية طال انتظارها، إلى جانب خطة المساعدات الأمريكية التي تركز على مساعدة إصلاح الحكومة العراقية ومناقشة توقعات واحتياجات السُنة والأكراد، معتبرا أن القيادة من الخطوط الخلفية شيء، وعدم القيام بشيء أمر مختلف تمامًا. وهذا صحيح، خاصة عندما لا تكون هناك نهاية واضحة لهذه اللعبة من أجل

تحقيق الاستقرار والأمن الدائم في العراق أو سوريا.

معالجة الخدمات الاستشارية الخاطئة وتعزيز التدريب والمساعدة

على مستوى أكثر تفصيلاً، إن إرسال المزيد من المستشارين والذين يجب أن يبقوا في الخطوط الخلفية - والذين من المحتمل أن يكون عددهم حوالي ١١٠ مستشارا و٣٤٠ من الأفراد الذين يعملون في الدعم والحماية فقط - لا يساعد في إحراز أي تقدم.

و يمكن للمراقبين الجويين تقديم المساعدة، ولكن القوات العراقية تحتاج لمستشارين ذوي خبرة قتالية على الساحة، وهم بحاجة للمساعدة في الوصول إلى بغداد مع أصوات يمكنها تجاوز نظام القيادة والدعم الفاسد وغير الفعّال. إنّهم بحاجة إلى نوع من القوات الخاصة أو الفرق القتالية الصغيرة التي يمكن أن تقدم المشورة القتالية الحقيقية وتوفر التجهيز، والتعزيز، والدعم الجوي المقنع. وهم بحاجة إلى وجود قيادة حقيقية يمكن أن تثق بها وحدات العشائر السُنية تعمل كمنطقة عازلة بين السُنة والشيعة، وتساعد المتطوعين السُنة والوحدات والضباط الشيعة في الاندماج بشكل فعّال في وحدات الجيش العراقي. يحدث هذا على الساحة، وليس من الخلف. كما إنّهم بحاجة للتأكد من أنّ السُنة ليسوا مندسين ضمن عناصر الجيش العراقي المنهكة من أجل البحث عن انتصارات سريعة.

المشكلة ليست مجرد إعادة بناء الوحدات القتالية بل تضمين المستشارين من أجل إعادة بناء هيكل القيادة العراقية وتغيير الهيكل المُقسّم والبطيء في القمة الذي ينتظر إشارات من بغداد، ويقوم بجمع الموارد، ويستغرق وقتًا طويلًا للرد، ويحتوي على عناصر ضعيفة وفاسدة، وضمان وصول الإمدادات الأساسية، والتعزيزات، وطلبات الحصول على الدعم، والوقت لتحقيق الانتعاش والإغاثة، والإصرار الواضح بأن الضباط يقودون ولا يهربون، والمساعدة على استعادة وتنفيذ بنية العراق التي تحتاج إلى العمل كقوى فعّالة.

في كثير من الأحيان لا تكمن المشكلة في عدم الرغبة في القتال، بل في فشل تزويد أو دعم المقاتلين، حيث إن ذلك يرهق أفضل الوحدات من خلال إبقائهم في مناطق الاشتباك الأمامية، ويتركهم مع ضباط ضعفاء أو وحدات ضعيفة تقاتل بجانبهم.

تعزيز أو دعم المهام الجوية غير المؤكدة (الغامضة)

قبل كل شيء، ليس من الواضح أن المشكلة - في وقت ردة الفعل - لها علاقة بموقع قاعدة الطيران في العراق، بل أن المشاكل الرئيسة تكمن في الثقة بطلبات العراق، والتأخير والشكوك بالقيادات العراقية، والروابط بين وحدات الجيش العراقي والفصائل الشيعية، والحدود التي تفرضها قواعد الاشتباك الأمريكية، والصعوبات في ضرب أهداف المشاة الخفيفة في المناطق المأهولة بالسكان.

ولم تعالج حتى الآن الحاجة إلى تغيير قواعد الاشتباك للتركيز بشكل أقل على سقوط ضحايا من المدنيين، والأضرار الجانبية للضربات، والتركيز بشكل أكبر على التكلفة التراكمية للعمل وفقا للوقت المحدد، وقدرات القوات على استغلال تلك القواعد، واستمرار فقدان معركة الاتصالات الاستراتيجية لتفسير استخدام القوة الجوية.

لا يمكن قول أي شيء بشأن قيام حملة مكثفة وتغيير

قواعد الاشتباك حتى لا يتمكن تنظيم "داعش" من الاختفاء وراء الدروع البشرية وربط العمليات الجوية بالاتصالات الاستراتيجية لتفسير وتبرير تلك الأعمال ومواجهة دعاية التنظيم. ليست هناك استراتيجية واضحة للاستهداف والعمليات في سوريا أو جهود الحد من استخدام الأسد للقوة الجوية، وليست هناك استراتيجية

واضحة لاستخدام القوة الجوية في العراق والتي ترتبط بالهجوم بمنهجية على قيادة تنظيم "داعش".

ولا توجد لحد الآن مقاييس ذات مغزى لتأثير الضربات الجوية، وليست هناك تفسيرات محددة بشأن استخدام القوة الجوية، وحقيقة إن الغارات الجوية دمرت ٧٧ دبابة أمر ليس له أهمية استراتيجية، كما أن ادّعاء قتل ١٠ آلاف أو حتى ١٢ ألف من مقاتلي تنظيم "داعش" ليس له تأثير كبير عندما تكون التقديرات الإجمالية لقوة التنظيم في كثير من الأحيان أقل من ٥٠-٦٥ ألف مقاتل وتقديرات المقاتلين الأجانب تتراوح من ٢٠-٣٠ ألف مقاتل.

من غير الواضح أيضا طريقة أداء القوات الجوية العراقية والمتحالفة، و ما هي الاستراتيجية المناسبة لبناء القوة الجوية و طائرات الهليكوبتر الهجومية. كما ولم يوضح الإعلان عن مبيعات الأسلحة الاستراتيجيات العامة لأمريكا والعراق في المشتريات وبناء القوة. ولم يكن هناك ملخص رسمي عن كمية المعدات التي فقدتها القوات العراقية أو التي تم الاستيلاء عليها أو كمية تدفق المعدات البديلة واستراتيجية الولايات المتحدة و شروط البيع والدعم.

اتصالات استراتيجية وانتصارات غامضة و هزائم محققة

في النهاية، الحكومة العراقية والولايات المتحدة بحاجة إلى تفسير استراتيجيتهما وأعمالهما بطرق تربط ما يحدث بعمل تحسينات طويلة الأمد في القوات العراقية والوضع العسكري والوحدة العراقية والحكم. ويجب أن يكون هناك مستوى من التواصل الاستراتيجي الذي يفسر على مستوى واسع ويوضح أن العراق يتعلم من إخفاقاته، وقبل كل شيء يدل على إن العراق يتجه نحو نقطة معينة في الوقت الذي ستحرر فيه مدينةالموصل، ويعالج قضية الوقت والموارد اللازمة.

الولايات المتحدة بحاجة إلى إقناع حلفائها بامتلاكها استراتيجية للعراق وسوريا غير استراتيجية التدرج، تحتاج إلى إظهار أن واشنطن لا تميل نحو إيران ولا تدعم الأسد أو أنها لا تهتم بالقضايا الإنسانية الأساسية بل تحتاج إلى نوع من النتائج المناسبة على أرض الواقع، كما تحتاج حملة الاتصالات الاستراتيجية إلى أن تكون متلائمة مع العراق، فضلا على الجمهور العربي والتركي الحليف. وحتى الآن رسائلنا ضحلة متعثرة مجرد ردود فعل للمشاكل السياسية أو الهزائم، وإن أفضل الاتصالات الاستراتيجية هي التي تمتلك أفضل استراتيجية، وهذا لا يبرر فشل الولايات المتحدة حتى الآن.

رابط المقال: http://goo.gl/vr1B8Q

العدد [١٣١]

الرمادي عام ٢٠١٥ مقابل بورما عام ١٩٤٢ : لعزيمة مقابل التحكم بالصورة

الكاتب: جيمس جيفري، زميل زائر متميز في زمالة "فيليب سولوندز" في معهد واشنطن
الناشر: معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى
١ حزيران / يونيو ٢٠١٥

عرض وتلخيص: مركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء

إن العديد من القوات العراقية في الرمادي قاتلت تنظيم "داعش" جيداً في المدينة لعدة أشهر. وتشير تقارير وسائل الإعلام وإحاطات الإدارة الأمريكية إلى أن العوامل التي ساهمت في سقوط الرمادي كانت أيضاً مزيجا من عوامل عدة، منها: الأوامر غير الواضحة والفشل اللوجستي والضعف في الاتصالات وربما الدعم الجوي غير الكافي.

جاء رد فعل أبرز المسؤولين في الإدارة الأمريكية على سقوط مدينة الرمادي عاصمة المحافظة العراقية الأنبار في أيار/مايو الماضي، ليُذكّرنا بهزيمة منيت بها قوات "الجيش الوطني الصيني". فقد كانت الولايات المتحدة قد "دربت وأرشدت وجهزت" تلك القوات وأرسلتها إلى بورما في محاولة يائسة لوقف التقدم الياباني بعد معركة "بيرل هاربور" وسقوط سنغافورة في أوائل عام ١٩٤٢، وبالكاد تمكن رئيس الفريق الاستشاري الأمريكي آنذاك، الجنرال جوزيف ستيلويل الملقب بـ"جو اللاذع"، من النجاة مع فريقه الخاص به. وقد كان جوابه القوي على استفسارات وسائل الإعلام حول ما حدث يعاكس وينتقد الخط الذي اتبعته إدارة أوباما في قضية الرمادي.

فكما رَوَت باربرا توكمان في كتابها "ستيلويل والتجربة الأمريكية في الصين ١٩١١ -١٩٤٥"، انفجر الجنرال قائلاً: "أقر أننا انهزمنا شر هزيمة. فقد تم دحرنا من بورما وهو أمر مهين للغاية، وأعتقد أن علينا معرفة سبب ذلك، والعودة لاستعادة بورما".

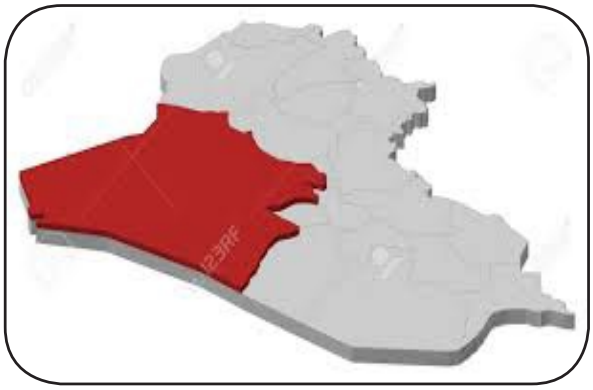

تختلف كلمات "جو اللاذع" عن خطاب الإدارة الأمريكية بثلاثة أوجه حاسمة ذات صلة بالطريقة التي يمكن لواشنطن ويجدر بها من خلالها أن تمضي قدماً في هذا الصراع ضد تنظيم (الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش").

أولاً: عدم التحكم في كيفية إظهار الأحداث

بعد أن أنكرت الإدارة الأمريكية أن مدينة الرمادي

لا تتمتع بـأي أهمية استراتيجية (تماماً كما يبدو الحال بالنسبة إلى أي هدف في أي مكان ليس فيه أمريكيون)، رست الإدارة في النهاية على "النكسة التكتيكية" (الرئيس أوباما في حزيران/يونيو). وهنا تقع كلمات ستيلويل في مكانها بالنسبة إلى الوضع في الرمادي أيضاً: "شر هزيمة"، و "أمر مهين للغاية". إن ما ذُكر هنا كافٍ في هذا الشأن.

ثانياً: التضامن مع حلفاء الولايات المتحدة

من الصعب أن نتصور أن قوات تشانغ كاي شيك المتشرذمة تحلت باندفاع للمعركة أكثر مما تحلت به القوات العراقية في الرمادي، والتي قاوم عناصرها تنظيم "الدولة الإسلامية" فعلياً لمدة ١٨ شهراً هناك، ولكن بدلاً من الحديث عن كيفية فشلهم "هم"، استخدم ستيلويل اسلوبا آخر مع رفاقه الصينيين، ففي خطابه كانت الأمور تتعلق بـ"نحن": "انهزمنا شر هزيمة"، "تم دحرنا من بورما". بهذه الطريقة بإمكان المرء أن يكسب ثقة حلفائه، على الرغم من أنها ليست بالطريقة المثالية. فالإدارة الأمريكية تبدو تقريباً كما لو أن الولايات المتحدة هي مراقب متطوع، من خلال الإعراب عن تخوفها من ألّا يتولى الناس زمام أمورهم الخاصة بأنفسهم.

ثالثاً: التعلم من خسارات الولايات المتحدة

يجدر بالمرء أن يتخيل لو أن الإدارة الأمريكية لم تعترف فقط بانعكاس محتمل قد يكون خطيراً، في حملة أعلنت فيها الولايات المتحدة عن مصلحتها الوطنية الحيوية بهزيمة العدو، بل رددت تعهد ستيلويل الختامي القائل: "معرفة سبب حدوثها والعودة لاستعادتها". بدلاً من ذلك، يحصل الشعب الأمريكي على تأكيد عدم إجراء أي تغييرات في مسار عمل الولايات المتحدة، ولكن ليس هذا فحسب، ففي بعض الأحيان يحصل أيضاً على تأكيد أن الإدارة الأمريكية لا تفكر حتى في تغيير أي شيء.

نكرر ثانية، إن العديد من القوات العراقية في الرمادي قاتلت تنظيم "داعش" جيداً في المدينة لعدة أشهر، وتشير تقارير وسائل الإعلام وإحاطات الإدارة الأمريكية إلى أن العوامل التي ساهمت في سقوط الرمادي كانت أيضاً مزيجا من عوامل عدة، منها: الأوامر غير الواضحة، والفشل اللوجستي والضعف في الاتصالات وربما الدعم الجوي غير الكافي. إلا أن جميع هذه العوامل هي عبارة عن "مجموعة مهارات" كان يجب على المستشارين الأمريكيين، المتواجدين على الأرض منذ حزيران/يونيو، أن يكونوا قادرين على المساعدة في تصحيحها. وحتى بشكل أوثق، وعلى

بعد أقل من ألف ميل عن العراق (أي في أفغانستان)، تضم القوات الأمريكية عناصر تقاتل بشكل غير رسمي إلى جانب الوحدات الأفغانية، مع قوة جوية وقواعد اشتباك تبدو أكثر ليبرالية من تلك الخاصة بالعراق. ويجدر بالذكر أن عدد تلك القوات يبلغ ثلاثة

أضعاف عدد القوات في العراق. ألم يكن بإمكان الإدارة الأمريكيـــة أن تقدم على

الأقل شرحاً عن سبب عدم إمكانية نجاح هذا الأنموذج في العراق، نظراً إلى الدعوات الخارجية المتواصلة للمشـــاركة بقوة، وبعضها تأتي من قبل ذوي الخبرة في هذا المسار، مثل رئيس لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ الأمريكي السيناتور جون ماكين؟

وعوضاً عـــن ذلك، يبدو أن عملية إلقـــاء اللوم على الآخر فاضحة جداً، بحيث يمكن للمرء أن يســـتخلص أن الإدارة الأمريكية عازمة على الانســـحاب، وسط شعور بالحزن من أن لدى الولايات المتحدة مثل هؤلاء الحلفاء الضعفاء، لكن وسط ثقة أيضاً بأن واشنطن لم تكن جزءاً من إخفاقاتهم. وبالتأكيد، منذ زمن ستيلويل، فـــي حزيران/ يونيو عـــام ١٩٥٠ في كوريا، ورأس الســـنة الفيتنامية عام ١٩٦٨ في فيتنام، وأفغانســـتان في الثمانينات، ومدينة الصدر عام ٢٠٠٨، كان لدى الولايات المتحدة أيضاً حلفاء ضعفاء، إلا أنها عملت معهم وجعلتهم أفضل بقليل وعوّضتهم عن الفرق من خلال التكنولوجيا أو قوة القتال الأمريكية، وفي بعض الأحيان من خلال حياة الأمريكيين.

وفـــي ظل غياب الصـــدق حول تطـــورات المعركة أو الحمـــاس الملمـــوس للقتـــال ضد تنظيـــم "الدولة الإسلامية"، قد تكون واشنطن في الواقع أفضل حالاً إذا غيّرت إدارة أوباما من هدفها الاستراتيجي ليصبح عبـــارة عن احتواء لهذا التنظيم. فكما أشـــار الرئيس الأمريكي في مقابلتـــه مع مجلة "ذي أتلانتك"، كانت المناطق الكردية والشيعية في العراق قادرة على صد هجوم تنظيم "الدولة الإسلامية"، إلا أن ذلك سيتطلب شـــرحاً للطريقة التي ســـتتعامل الولايات المتحدة من خلالها مع ســـيطرة التنظيم علـــى أكثر من ٨ مليون نســـمة في منتصف الشرق الأوسط، في سياق عزمها على الإطاحة بالنظام الإقليمي بأكمله.

وفي عام ١٩٤٤، عاد ستيلويل ورفاقه الصينيون في الســـلاح المشرذمين إلى بورما، دعماً لقوات الجنرال وليام سليم، وكتبَتْ توكمان في هذا الإطار، أنهم سجلوا انتصارات محدودة على اليابانيين. وقد كان ذلك الجهد فوضوياً وناقصاً وغير ناجح من بعض النواحي، لكن

الولايـــات المتحدة انتصرت في تلك الحرب بناءً على ما يكفي من الجهود التي بُذلت آنذاك.

رابط المقال: http://goo.gl/cp3rAZ

أهداف المركز

١- إيجاد وبناء الوعي الاستراتيجي الشمولي .

٢ - إشاعة ثقافة وطريقة التفكير الاستراتيجي المعولم بين النخب المتصدية للعمل العام .

٣ - إيجاد ثقافة ووعي التواصل مع كل ألوان وتيارات المجتمع .

٤ - إيجاد جسور التقارب والتفاهم مع الآخرين، وإشاعة ثقافة احترام الآخر والتسامح معه .

٥ - محاربة ثقافة التعصب وعدم احترام الآخر ولا سيما المعارض .

٦- إشاعة روح الشورى والديمقراطية .

٧ - نبذ ثقافة العنف والإرهاب .

٨ - تعميم ثقافة احترام حقوق الإنسان .

٩ - تشجيع مؤسسات المجتمع المدني .

لملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (00964) 7800168889

عنوان البريد الالكتروني

info@kerbalacss.uokerbala.edu.iq

موقع النشرة على الانترنيت

kerbalacss.uokerbala.edu.iq

التقارير والتحليلات المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

مطبعة جامعة كربلاء